

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

السيد الوزير المحترم،

يعاني النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية الصادر في العاشر من فبراير 2003، من تراجع تراجمات وثغرات نتج عنها ظهور العديد من الفئات المتضررة بالقطاع، مما ساهم في استمرار الاحتقان بالساحة التعليمية لهذه الفئات وغيرها، والذي لم يتوقف منذ صدور هذه الوثيقة، حيث عمل مختلف الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة على إدخال تعديلات منذ 2004، ورغم إحداث لجنة مشتركة بين الوزارة والنقابات التعليمية من أجل إصدار نظام أساسي جديد دامج لكل العاملين والعاملات بالقطاع ومنهم الأطر المشتركة خصوصا المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين...، ورغم اللقاءات المتعددة على مدى سنوات عبر ما سمي بلجان الحوار القطاعي إلا أن النظام الأساسي الجديد لم يخرج إلى حيز الوجود علما أن وزيرا سابقا أكد في فبراير 2015 أمام أعضاء مجلس المستشارين أن "المسودة جاهزة وسيتم قريباً إخراجها لحيز الوجود"، لكن تبين أن دار لقمان ما تزال على حالها، ومما زاد في تعقيد الأمور هو إفصاحكم السيد الوزير أمام لجنة التعليم والقطاعات الاجتماعية بمجلس المستشارين بتاريخ 22 نونبر 2021 أن الوزارة بصدد إعداد "نظام أساسي جديد لجميع المدرسين، بما في ذلك أطر الأكاديميات الجهوية (الأساتذة المتعاقدين)" (ص37 من عرضكم) دون الإشارة إلى باقي مكونات المنظومة التعليمية سواء المتضمنة في النظام الأساسي الحالي أو الأطر المشتركة. لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- عن حقيقة إعداد نظام أساسي جديد لجميع المدرسين، بما في ذلك "أطر الأكاديميات الجهوية" أو الأساتذة المتعاقدين ومع من تم التشاور في هذا الموضوع، وماهي أهم تصوراتكم لهذا المولود الجديد؟
 - متى سيتم إخراج النظام الأساسي الجديد لكافة موظفي وموظفات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة-قطاع التربية الوطنية-والذي تنتظره العديد من الفئات التعليمية من أجل الإنصاف والتحفيز وتجاوز الثغرات التي خلفها مرسوم فبراير 2003؟
- وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

السطي خالد